

6 April 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة إزاء اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٩

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - سيصادف انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المؤتمر الاستعراضي) في عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة. وهذه فرصة سانحة لجميع الأطراف في المعاهدة للتفكير في ما أنجزته من أجل تحقيق الفوائد المشتركة المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإعادة تأكيد التزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإعادة تكريس جهودها لزيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

٢ - وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق نتيجة إيجابية تعكس توافقاً في الآراء على أوسع أساس ممكن. ونحن نعتقد أن هذا التوافق في الآراء ممكن إذا ركزت جميع الأطراف في المعاهدة على المنافع الجمّة التي يجنيها الجميع من المعاهدة وتتفادى الخوض في المسائل الخلافية التي لا يمكن أن يحلها المؤتمر الاستعراضي. إن نمجنا العام إزاء اجتماع اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩، وبقية الدورة الاستعراضية، هو التأكيد على المصلحة المشتركة لجميع الأطراف في الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها من جميع جوانبها. وتعكس الأحكام الأساسية في معاهدة عدم الانتشار - المتعلقة بعدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - المصالح المشتركة لجميع الأطراف في المعاهدة، ولا ينبغي اعتبارها أولويات متضاربة.

٣ - وستواصل الولايات المتحدة التشديد على الدور المركزي لعدم الانتشار في تحقيق الفوائد الكاملة من المعاهدة. ومن الفوائد المباشرة والأساسية التي تجنيها جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء، هي منع انتشار الأسلحة النووية. ومن العناصر الأساسية لقيام نظام عدم انتشار يتسم بالفعالية تحيئة ظروف أمنية تفضي إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي، وتيسر التعاون بشأن استخدام الطاقة



الرجاء إعادة استعمال الورق

080519 060519 19-06880 (A)



النووية في الأغراض السلمية من خلال بناء الثقة في عدم إساءة استعمال البرامج النووية السلمية أو تحويلها لغرض صناعة الأسلحة.

٤ - وفي اجتماعي اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٧ و عام ٢٠١٨، أعرب الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن تأييد قوي للمعاهدة ودورها الحاسم في الأمن الدولي. وينبغي الحفاظ على هذا الاعتراف الجماعي بقيمة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه من خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٩ وما بعده.

مواجهة التحديات في مجالي الانتشار والامتثال

كوريا الشمالية

٥ - لا تزال برامج كوريا الشمالية النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية غير المشروعة تشكل تهديدا كبيرا لنظام عدم الانتشار، وللاستقرار الإقليمي، والسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية التزمت بالعمل من أجل نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية في قمة سنغافورة في حزيران/يونيه ٢٠١٨، لا يزال يتعين عليها أن تبرهن على أنها مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٦ - وعلى الرغم من أن مؤتمر قمة هانوي في شباط/فبراير ٢٠١٩ لم يسفر عن اتفاق بشأن نزع السلاح النووي، فإننا ما زلنا على استعداد للعمل مع كوريا الشمالية بشأن تنفيذ التزاماتها.

٧ - وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي النهائي والكامل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا ندعو جميع الأطراف في المعاهدة أن تعرب عن معارضتها القوية للبرامج النووية والبرامج المتعلقة بالقذائف التسيارية غير المشروعة التي تنفذها كوريا الشمالية ومواصلة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي الصارم الذي كان أداة ناجحة في إقناع كوريا الشمالية بالتفاوض.

إيران

٨ - تسعى الولايات المتحدة إلى التوصل إلى حل شامل عن طريق التفاوض يمنع إيران بشكل دائم ولا رجعة فيه من أن تسلك أي طريق تؤدي إلى إنتاج الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نركز على طموحات إيران النووية فقط. فأي صفقة جديدة يجب أن تبحث أيضا تطوير إيران للقذائف التسيارية وانتشارها، ودعمها للإرهاب، وزعزعة الاستقرار الإقليمي، ومسألة الرهائن الأجانب (بما في ذلك كل من الأمريكيين والأوروبيين) الذين لا تزال تحتجزهم إيران.

٩ - وبالنظر إلى تعود إيران على عدم الامتثال، وسعيها غير المشروع في الماضي إلى حيازة الأسلحة النووية، والأسئلة الخطيرة التي أثارها اكتشاف محفوزات إيران النووية السرية، من الضروري أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بالتحقق والرصد الشاملين. ويجب معالجة أي أسئلة جديدة بشأن برنامج إيران السابق في مجال الأسلحة النووية بطريقة واضحة وصريحة.

سوريا

١٠ - منذ عام ٢٠١١، عندما خلص مجلس محافظي الوكالة إلى أن سوريا غير ممثلة لاتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بينائها مفاعلات مناسبة تماما لإنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة النووية، لا تزال سوريا ترفض تزويد الوكالة بالمعلومات وتمكينها من الوصول إليها من أجل معالجة جميع المسائل المتعلقة بشأن برنامج سوريا النووي غير المعلن. ومن المهم أن تتكلم الأطراف في المعاهدة بصوت واحد بشأن ضرورة أن تتعاون سوريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تسوية مسألة عدم امتثالها.

تعزيز البروتوكول الإضافي

١١ - أصبح الجمع بين اتفاق شامل للضمانات وبروتوكول إضافي هو المعيار الفعلي للتحقق من أن الدول تفي بالتزاماتها المتعلقة بضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستواصل الولايات المتحدة التشجيع على تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي بوصفه خطوة رئيسية نحو تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي وتحسين البيئة الأمنية الدولية، وبوصفه تدبير حماية ينبغي أن تؤكد عليه جميع الجهات الموردة للمواد النووية في برامجها المتعلقة بالتعاون النووي المدني. فهذه هي العلامة المميزة لأي جهة موردة للمواد النووية.

١٢ - وقد وُضع البروتوكول الإضافي استجابة للتجارب التي اكتسبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعامل مع الأنشطة النووية السرية في العراق وكوريا الشمالية في التسعينات، وهو مصمم خصيصا لتيسير تقديم الوكالة للضمانات من عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة. وقد طرحت حالات عدم الامتثال تحديات خطيرة أمام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والبروتوكول الإضافي أساسي لحل تلك القضايا، والردع عن ارتكاب حالات عدم امتثال أو الكشف عنها في المستقبل.

١٣ - وفي الوقت الراهن، دخل البروتوكول الإضافي حيز النفاذ في ١٣٤ بلدا، ووقع ١٤ بلدا إضافيا على البروتوكول ولكنه لم يدخل حيز النفاذ فيها. ودخل البروتوكول الإضافي حيز النفاذ في أكثر من ثلثي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وتخضع المرافق النووية في ما يزيد عن ٨٥ في المائة من تلك البلدان للضمانات.

التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

١٤ - إن قيام نظام عدم انتشار قوي وفعال يبني الثقة في أن برامج الأسلحة النووية لن تسهم في الانتشار النووي. هذه الثقة التي تقوم على أساس قوي من عدم الانتشار ومراقبة الصادرات - بما في ذلك أحدث الضمانات وإجراءات السلامة والأمن النووية - تيسر تحقيق الفوائد الواسعة النطاق والمتنوعة التي يمكن أن تنشأ عن الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية.

١٥ - وسيتيح اجتماع اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩ ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ فرصا لتسليط الضوء على الكيفية التي أتاحت بها المعاهدة ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية امكانية ازدهار التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية.

١٦ - وتهدف الولايات المتحدة إلى لفت الانتباه إلى نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في هذا المجال والبناء عليه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نشجع الأطراف الأخرى في المعاهدة على أن تشرك

طائفة واسعة من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في المشاورات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، وأن تفكر بشكل خلاق في كيفية توسيع نطاق التعاون بشأن الاستخدامات السلمية، خلال دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار هذه وما بعدها. وستسعى الولايات المتحدة إلى إتاحة الفرص لتوسيع نطاق هذه المكاسب بطرق تتسم بالاستدامة وتعزز قدرة الدول على الوفاء بأعلى المعايير الدولية في مجالات عدم الانتشار والسلامة والأمن.

تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي

١٧ - في اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٨، قدمت الولايات المتحدة ورقة عمل تقترح نهجاً جديداً لإزاء نزع السلاح، نطلق عليه تسمية تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. ودعونا فيها إلى الحوار بشأن تلك الجوانب من البيئة الأمنية التي تشدد على استمرار أهمية الأسلحة النووية، بهدف تحديد تدابير فعالة وتنفيذها من أجل المساعدة في تهيئة بيئة أمنية من شأنها أن تفضي إلى مزيد من نزع السلاح النووي.

١٨ - وبعد مشاورات مستفيضة، وضعت الولايات المتحدة خططاً تنفيذية لحوار دولي بشأن نهج تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، الذي هو موضوع ورقة عمل منفصلة ستقدمها الولايات المتحدة في اجتماع اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩. وسيكون تعزيز هذا الحوار وهذا النهج من أولويات الولايات المتحدة الرئيسية في اجتماع اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩.

معالجة مسألة الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار

١٩ - منذ أن أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٣، لم تتمكن ثلاث اجتماعات للجنة التحضيرية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبدأ القائل أن الدول الأطراف في المعاهدة ينبغي أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراءات من أجل ثني الأطراف عن الانسحاب. وقد حان الوقت لتبرهن الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن الدول المنسحبة ستتحمل المسؤولية عن انتهاكاتهما للمعاهدة التي ارتكبتها قبل الانسحاب، وتمنعها من تحويل الثمار التي جنتها من التعاون النووي للأغراض السلمية إلى أسلحة وتحافظ على شبه عالمية معاهدة عدم الانتشار.